أسعار النفط تتراجع 4 بالمئة مع تزايد ضغوط «كورونا»

تراجعت أسعار النفط الخام 4 بالمئة بالنسبة لخام برنت، مدفوعة بضغوط تفشي فيروس «كورونا المستجد» على الاقتصاد العالمي وحجم الطلب على الخام.

وتسارع تفشي الفيروس في الولايات المتحدة –أكبر منتج ومستهلك للنفط الخام في العالم– لتسجل حتى صباح أمس الإثنين 142.7 ألف إصابة، منها 2488 حالة وفاة وتعافي 4559 حالة.

تراجعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم مايو بنسبة 4.01 بالمئة أو 1.12 دولارا إلى 26.81 دولارا للبرميل.

كذلك، تراجعت العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم مايو بنسبة 3.59 بالمئة أو 79 سنتا إلى 20.73 دولارا للبرميل.

وتنتج الولايات المتحدة يوميا قرابة 13 مليون برميل من النفط، بينما تستهلك متوسط 17 مليونا يوميا.

وحتى صباح أمس الإثنين، تجاوز عدد مصابي كورونا حول العالم 723 ألفا، توفي منهم أكثر من 33 ألفا، في حين تعافى من المرض ما يزيد على 151 ألفا.

الصين تتعهد بتعديل سياسات حماية الشركات الصغيرة

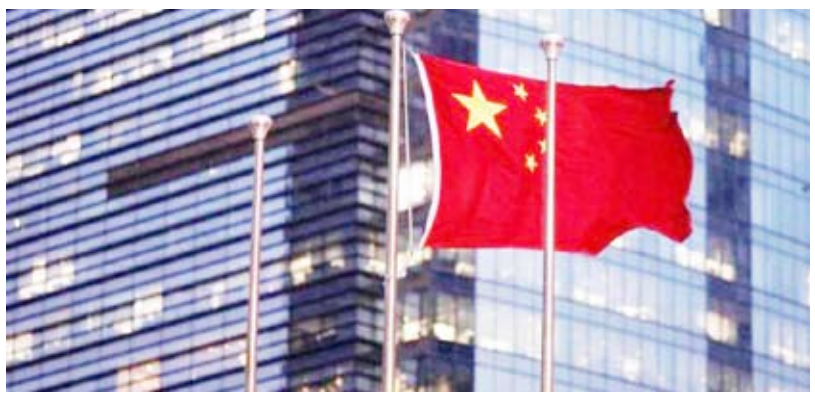

قالت بيانات رسمية أمس الاثنين عن الرئيس شي جين بينغ إن الحكومة ستعدل سياسات الدعم للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بشكل فوري حسب مقتضيات الوضع لحمايتها من تبعات فيروس كورونا.

وبحسب البايانات، قال الرئيس الصيني خلال زيارة لمصنع بمدينة نينغبو بإقليم تشيجيانغ شرق البلاد أن الشركات الصينية ينبغي أن تستأنف العمليات والإنتاج بنشاط حتى مع استمرار جهود مكافحة كورونا.

58 مليار دولار.. أكبر حزمة إنقاذ في تاريخ ماليزيا لمواجهة آثار كورونا

كشفت ماليزيا عن أكبر خطة إنقاذ اقتصادي في تاريخ البلاد لمواجهة آثار انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19)، وتصل قيمتها إلى 250 مليار رينغيت (نحو 58 مليار دولار أميركي)، وقال رئيس الوزراء الماليزي محيي الدين ياسين لدى إعلانه ما أسماها «حزمة الحوافز الاقتصادية الخاصة بالشعب» أن أكثر من نصفها (128 مليار رينغيت) مخصص للحفاظ على رفاهية الشعب.

وحسب ما أعلنه رئيس الوزراء، فإن حزمة الحوافز الضخمة تهدف إلى مساعدة المجتمع على تحمل أعباء الإغلاق شبه الكامل في البلاد، لا سيما الأقل دخلا ومتوسطي الدخل.

لكنها قوبلت بترحيب متحفظ من خبراء الاقتصاد، باعتبارها خطة قصيرة المدى، قد ترتد على المدى البعيد على شكل ضرائب إضافية، بما يثقل عاتق المجتمع، إضافة إلى الانتقاد التقليدي في ماليزيا لتقديم معونات مباشرة تجعل المجتمع مترهلا يعتمد على المعونات الحكومية.

ويقول الدكتور دليل خيرت –الخبير الاقتصادي في مجموعة تكافل الدولية– إنها المرة الأولى التي تتدخل فيها الحكومة لمساعدة الطبقة المتوسطة (M40)، التي تشكل نحو 40% من المجتمع، في حين اعتاد الماليزيون على تقديم مساعدات نقدية للطبقة الأقل دخلا، والتي تشكل 40% أيضا (B40).

ويضيف الدكتور خيرت أن مدى التزام الحكومة بتنفيذ الخطة هو الذي يحدد حجم ملء الفراغ الذي يصيب قطاعا عريضا من المواطنين، من حيث نقص الدخل اليومي والاحتياجات الأساسية، وعلى رأسها المواد الغذائية.

ونظرا لأن أزمة كورونا وضعت الجميع على المحك، فإنه يرى أن الحوافز الحكومية وحدها غير كافية من دون تضامن شعبي، وعلى مؤسسات المجتمع المدني أن تكمل النقص الذي لن تتمكن الحكومة من استيعابه، في حين اشتكت مؤسسات غير حكومية من عوائق أمام عملها تسبب فيها الإغلاق شبه الكامل وتقييد الحركة.

ومع أنه لا يحبذ المعونات المباشرة على نطاق واسع، فإن الدكتور خيرت يرى أن الضرورة تقتضي تقديم مساعدات نقدية لمن لديهم التزامات لن يستطيعوا الوفاء بها، مثل رسوم التعليم وأجرة المنازل، في حال توقف دخلهم.

التمويل والديون

ويؤيد البروفيسور محمد نظري –عميد كلية الأعمال والمحاسبة في جامعة الملايñ وصف خطة الحوافز بقصيرة المدى، ويحذر من آثار سلبية كبيرة على المدى البعيد، وذلك بسبب اعتمادها على الاستدانة، فهو يرى أن الشعب سيكون مضطرا لدفعها على شكل ضرائب في وقت لاحق.

ويشير البروفيسور نظري إلى أن الديون العامة على الحكومة الماليزية تتجاوز تريليون رينغيت (250 مليار دولار)، وأن خطة الدعم التي أعلنتها تموّل من خلال الاقتراض من البنوك والشركات، وسدادها سيكون من جيب دافعي الضرائب.

ويضيف أن احتياطي النقد الخارجي –الذي يقدر بأكثر من 103 مليارات دولار– ملك للبنك المركزي وليس للحكومة، التي يستفيد منها لاستقرار سعر العملة المحلية، واللجوء إلى احتياطي النقد الأجنبي سيتسبب في انهيار الرينغيت وارتفاع نسبة التضخم.

ويعزو البروفيسور نظري الأزمة التي تسبب فيها فيروس كورونا إلى أن الاقتصاد الماليزي كغيره من اقتصادات العالم مبني على أساس الديون، وأن شريحة ضيقة هي المستفيدة من هذا النظام، وتظهر ورطة الحكومات عند تعرض البلاد لأي هزة اقتصادية.

ولا يستبعد الخبير الاقتصادي الماليزي أزمة اقتصادية قادمة تفضي إلى خسارة كثيرين ممتلكاتهم، تعقب الأزمة الصحية التي تمر بها ماليزيا والعالم، والتي من شأنها أن يخسر كثير من الناس أعمالهم ووظائفهم، وبالتالي عجزهم عن الوفاء بالتزاماتهم البنكية.

فهو يرى أن البنوك الدائنة لن تتسامح في ما لها من ديون على الناس والدولة، وإذا تساهلت في وقف مؤقت لأقساط بعض أنواع الديون لمدة ستة أشهر، كما طلبت الحكومة، فإن البنوك سوف تعاود المطالبة، ثم الحظر على ممتلكات المتخلفين في ظروف استثنائية يمر بها العالم اليوم، وكذلك ماليزيا.

حزمة إنقاذ سياسي

وأشار رئيس الوزراء الماليزي أثناء إعلانه حزمة الدعم الاقتصادي إلى أنه جاء في الوقت الخطأ، وأن المرحلة تقتضي إجراءات غير عادية، لا سيما أن حكومته ليست تلك التي صوّت لها الشعب في الانتخابات الأخيرة، وهو ما أعطى انطباعا لدى كثيرين بأن محيي الدين ياسين يحاول إنقاذ حكومته التي لم يمر على تسلمها السلطة سوى ثلاثة أسابيع.

ويتفق الخبيران في الاقتصاد محمد نظري ودليل خيرت على أن الحكومة الماليزية مضطرة للإعلان عن حزمة الدعم، لإنقاذها سياسيا، وذهب الدكتور خيرت إلى القول إنها حزمة إنقاذ سياسي.

ورغم أن المعارضة أيدت خطة الحوافز باعتبارها مساعدة للشعب، وأنها تتضمن مليار رينغيت (250 مليون دولار) لوزارة الصحة، فقد شككت في صرفها إلى المستحقين، وشددت على ضرورة مناقشتها في البرلمان، علما أن انعقاد البرلمان تأجل حتى 18 مايو المقبل بسبب الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد نهاية أبريل الماضي، وتسببت في تغيير الحكومة.

وانتقد رئيس حزب عدالة الشعب أنور إبراهيم لجوء الحكومة إلى الاقتراض، وقال إن عرض مناقشة الحزمة في البرلمان يهدف إلى معرفة كيفية صرف المبالغ وسداد الديون،

تركيا تنشد الاكتفاء الذاتي من وقود الطائرات

مسعود إيلتر

تسير تركيا نحو تحقيق اكتفاء ذاتي من إنتاج وقود الطائرات من خلال محطات التكرير لديها، لتجنب تكاليف الاستيراد من جهة، وتوفير الكميات المطلوبة في أحد أكثر بلدان العالم نشاطا لحركة الطيران.

يقول مسعود إيلتر، وهو المدير العام لمصفاة «STAR» التركية لتكرير البترول، إنهم يسعون لأن تعمل المصفاة بكامل طاقتها، لتحقيق الاكتفاء الذاتي لتركيا في قطاع وقود الطائرات، الذي يتمتع بطلب كثيف.

«إيلتر»، ذكر أنه تم افتتاح المصفاة في أكتوبر 2018، وشرعت كل مراحلها بدخول الخدمة بالتدريج اعتبارا من العام الماضي، ثم بدأت تعمل بكامل طاقتها منذ سبتمب 2019.

وأفاد بأن مصفاة «STAR»، وهي شريك مجموعة «SOCAR» تركيا، ساهمت بمنتجاتها خلال 2019، في تقليص العجز التجاري لتركيا بحوالي 800 مليون دولار، حيث يطرحون ما تنتجه المصفاة من منتجات في السوق المحلية، إضافة إلى التصدير.

في 2019، بلغ إجمالي تكرير المصفاة نحو 7.1 ملايين طن من النفط الخام؛ فيما تبلغ الطاقة الإنتاجية للمصفاة 10 ملايين طن بمتوسط يقترب من 890 ألف طن شهريا.

«أنتجنا نحو 3.5 ملايين طن من وقود الديزل، وهو من أكثر منتجات الوقود السائل طلبا في السوق التركية، كما أنتجنا 1.2 مليون طن من وقود الطائرات والنافثا، التي تعد المادة الخام في قطاع البتروكيماويات».

واعتبارا من فبراير 2021، ستكون المصفاة «STAR» مسؤولة عن إنتاج 100 بالمئة من المادة الخام لقطاع البتروكيماويات في تركيا، بعد أن نجحت في تحقيق قسم كبير من أهدافها خلال 2019.

وشدد المسؤول التركي، على أن المصفاة ستواصل أداءها كونها مؤسسة توجه السوق، بصفتها لاعب مهم في القطاع وفي الاقتصاد التركي، اعتبارا من العام الجاري.

وقود الطائرات

يقول «إيلتر» إن المصفاة تنتج وقود الطائرات، وهو من المنتجات كثيفة الاستهلاك في تركيا، فعدد المسافرين في تركيا يزداد سنويا، بمعدل حوالي 10 بالمئة، بفعل موقعها الاستراتيجي المتزايد كمركز بين الشرق والغرب.

ومع افتتاح مطار إسطنبول الجديد، خلال وقت سابق من 2019، استهلكت تركيا نحو 5.3 ملايين طن من وقود الطائرات، وهي أكبر كمية تستهلكها في تاريخها.

وأوضح المسؤول أن هذه الزيادة ستستمر حتى وإن تأثرت بالتطورات الاقتصادية العالمية، وبإمكان المصفاة إنتاج 1.5 مليون طن من وقود الطائرات اعتبارا من 2020.

وأوضح أن تركيا تنتج 90 بالمئة من احتياجاتها من وقود الطائرات عبر محطات التكرير، والمصفاة أنتجت في 2019، قرابة 1.2 مليون طن من وقود الطائرات، باعت القسم الأكبر منه في السوق الداخلية، وصدرت الباقي للخارج.

وتابع: «هدفنا في مصفاة STAR هو تقديم كل منتجاتنا للاقتصاد التركي، وتقليص عجز التجارة الخارجية في قطاع وقود الطائرات بتركيا، وسنعمل بكامل طاقتنا الإنتاجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا القطاع».

تقليص عجز التجارة

وشدد «إيلتر» على أن منتجات المصفاة خالية تماما من الكبريت، وتتمتع بطلب كثيف في الأسواق.. «حققنا حجم المبيعات المستهدف العام الماضي، وجزء كبير من هذه المبيعات كان مخصصا للسوق الداخلية».

وتابع: «قمنا بتكرير 1.6 مليون طن من البترول الخام، خلال أول شهرين من 2020، ونهدف إلى تكرير 10 ملايين طن في 2020، وتقليل العجز في التجارة الخارجية بقيمة 1.5 مليار دولار».

«المركزي التركي»: اقتصادنا سيتجاوز أزمة كورونا بأقل خسائر

نائب محافظ البنك المركزي التركي

قال نائب محافظ البنك المركزي التركي، أوغوزخان أوزباش، إن اقتصاد بلاده سيتجاوز أزمة تفشي فيروس كورونا، بأقصر وقت وبأقل خسائر نسبية، وذلك بفضل بنيته الديناميكية.

وأضاف في تصريحات أدلى صحفية، أن المكتسبات التي حققها الاقتصاد التركي، خلال المراحل الماضية، ساهمت في تعزيز مقاومته ضد أزمة «كورونا». وأوضح أنه مع تقلص سرعة انتشار الفيروس، سيبدأ الاقتصاد التركي في الانتعاش.

وتابع: «يملك البنك المركزي التركي إمكانية السرعة في اتخاذ القرارات وتنفيذ القرارات المتخذة، كما أنه يمتلك أدوات (مالية واقتصادية) واسعة وفعالة، نستخدمها بقوة وبسرعة، وسنستمر في ذلك».

وحتى مساء الأحد، سجلت تركيا 9 آلاف و217 إصابة بالفيروس توفي منهم 131 وتعافى 105.

وإجمالًا أصاب الفيروس أكثر من 704 آلاف شخص في 199 دولة وأقاليم، توفى منهم ما يزيد عن 33 ألفًا، بينما تعافى أكثر من 150 ألفًا.

وتتصدر إيطاليا دول العالم في وفيات كورونا تليها إسبانيا، لكنها تحل ثانيا بعد الولايات المتحدة في إجمالي عدد الإصابات.

أعادت صناعة السيارات في الصين إلى مستوياتها الطبيعية

تويوتا تعلن استمرار توقف مصانعها بأوروبا حتى 19 أبريل

قالت شركة «تويوتا موتورز»، عملاق السيارات اليابانية، أمس الاثنين، إن مصانعها في أوروبا ستواصل تعليق الإنتاج حتى 19 أبريل المقبل، على الأقل.

وذكرت الشركة في بيان أوردته وكالة كيودو اليابانية الرسمية، أن مصنعها في روسيا سيتوقف عن العمل اعتبارا من اليوم (الاثنين)، ولمدة خمسة أيام قادمة، بسبب تسارع تفشي فيروس «كورونا المستجد».

وفي 2019، صنعت «تويوتا» المصنفة كثاني أكبر شركة تصنيع سيارات في العالم من حيث الحجم، حوالي 780 ألف وحدة في أوروبا، بزيادة 0.4 بالمئة عن 2018.

كما أوقفت الشركة الإنتاج في الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، حتى 17 أبريل المقبل، وستوقف بعض الإنتاج في اليابان اعتبارا من الجمعة القادم، بسبب تباطؤ الطلب.

في المقابل، أعادت الشركة صناعة السيارات في الصين، بجميع المصانع الأربعة إلى مستوياتها الطبيعية.

وحتى صباح أمس الإثنين، تجاوز عدد مصابي كورونا حول العالم 723 ألفا، توفي منهم أكثر من 33 ألفا، في حين تعافى من المرض ما يزيد على 151 ألفا.